

## بيان خطي لنائب الممثل الدائم لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لدى منظمة الأغذية والزراعة

(الدورة الثانية والأربعون لمؤتمر منظمة الأغذية والزراعة)

(روما، 14-18 يونيو/حزيران 2021)

السيد الرئيس،

اسمحوا لي بادئ ذي بدء، باسم وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، أن أهنئكم على انتخابكم رئيسًا لهذه الدورة. ويجدوني الأمل أن تتمخض قيادتكم المقتردة عن نتائج ممتازة.

وأود أن أعرب عن شكري للدكتور شو دونيو، المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والأمانة على الجهود الصادقة المبذولة لكي تتكامل استضافة هذه الدورة بالنجاح.

إن الدورة الثانية والأربعين لمؤتمر المنظمة تعقد تحت موضوع "حالة الأغذية والزراعة: تحويل النظم الزراعية والغذائية: من الاستراتيجية إلى العمل" لمعالجة مواطن ضعف النظم الزراعية والغذائية في العالم جراء الجائحة التي طال أمدها.

وإني كلّي ثقة من أنها ستشكل منعطفًا مهمًا يسهم في ضمان الأمن الغذائي والقضاء على الفقر والقضاء التام على الجوع ضمن الإطار الشامل لتحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بحلول عام 2030، وتذليل مختلف التحديات.

السيد الرئيس،

إن ما يتخبط فيه العالم اليوم من أزمة صحية وتغير للمناخ ونزاعات شتى وآفات وأمراض عابرة للحدود تسبب في ظهور أزمات غذائية واقتصادية في مختلف ربوع العالم، ما يهدد بتقويض المكاسب الإنمائية التي تحققت بشق الأنفس ويجعل بلوغ أهداف التنمية المستدامة مسعى معقدًا.

وفي إطار موضوع الدورة الثانية والأربعين، أود أن ألفت انتباهكم إلى المسائل التالية في تلبية الطلب العالمي المتزايد على الأغذية من خلال إحداث تحوّل في النظم الزراعية والغذائية في الوقت المناسب.

أولًا وقبل كل شيء، من الأهمية بمكان أن تقوم الدول الأعضاء بتعديل وتعزيز النظام الوطني لإدارة الزراعة واعتماد أساليب زراعية متقدمة بهدف التقليل من الانعكاسات الوخيمة التي تطال الإنتاج الزراعي وحماية البيئة.

فالزراعة تستخدم 40 في المائة تقريبًا من أراضي الكرة الأرضية، وتستهلك 70 في المائة من جميع المياه العذبة على وجه الأرض، وتتسبب في غازات دفيئة أكثر مما تتسبب فيه كل السيارات والشاحنات والقطارات والطائرات مجتمعة.

كما أنها مسؤولة عن قرابة 80 في المائة من فقدان الغابات.

وهذا يقتضي من البلدان كافة استحداث نظم إدارة ملائمة تتناسب وظروفها الفعلية.

وينبغي للدول الأعضاء رسم استراتيجية وطنية فعالة لإدارة الزراعة وتطبيقها إلى حد كبير في الإنتاج الزراعي.

وآنذاك فقط، سيكون بوسعها التخفيف من حدة تدهور الأراضي والهدر، وندرة المياه، والتقليل من انبعاثات غازات الدفيئة، وحماية الغابات، وزيادة الإنتاج الغذائي.

وفي هذا الصدد، أود أن أثنى استراتيجية المنظمة الهادفة إلى تحويل مسار الأغذية من المزرعة إلى مائدة الطعام في إطار الرؤية الجديدة المتمثلة في الفضائل الأربع: إنتاج أفضل، وتغذية أفضل، وبيئة أفضل، وحياة أفضل.

ثانيًا، من المهم للغاية تقديم يد العون إلى المزارعين لمساعدتهم على الاستفادة تمامًا من التكنولوجيات الجديدة المتاحة، من قبيل الزراعة الرقمية.

فتلبية الطلب العالمي المتزايد على الأغذية بما يتناسب والنمو السكاني يستلزم اعتماد حلول تكنولوجية ومبتكرة، منها التكنولوجيات الرقمية التي تضطلع بدور توجيهي في زيادة الإنتاج الغذائي وترسيخ الأساس المادي والفني للزراعة بما يتماشى ومتطلبات الوضع المتطور.

ويتعين على الدول الأعضاء زيادة استثماراتها العامة في اعتماد التكنولوجيات الرقمية والحديثة في مجال الإنتاج الزراعي وإثبات ما تنطوي عليه من تأثيرات كبيرة.

كما يتعين على المنظمة التركيز على تحفيز القوة العلمية والتكنولوجية وتعزيز تنميتها في البلدان النامية بفضل مشروع القرية الرقمية الجاري تنفيذه ومبادرة العمل يدًا بيد.

ثالثًا، يتعين مواصلة توطيد أواصر التعاون العالمي بموجب مبادئ المساواة والمنفعة المتبادلة واحترام السيادة لكي يتجسد موضوع هذه الدورة على أرض الواقع.

ويختلف مستوى التنمية الزراعية والأساس والقدرة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة باختلاف الدول الأعضاء.

ولا سبيل إلى ضمان فعالية عملية إحداث تحوّل في النظم الغذائية الزراعية الحالية إلا بإشراك البلدان كافةً.

ويتعين على المنظمة، تماشياً مع المهمة الملقاة على عاتقها والمتمثلة في توطيد أواصر التعاون الدولي في مجالي الأغذية والتغذية، مواصلة تشجيع التعاون والتبادل في ما بين البلدان للحد من الانعكاسات الوخيمة للأنشطة الزراعية على البيئة، مع العمل في الوقت ذاته على زيادة الإنتاج الغذائي العالمي.

كما أنه من الأهمية بمكان أن تقوم البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة والإمكانات الكبيرة بدعم البلدان الأخرى مادياً وتقنياً، وتبادل ما اضطلعت به من تجارب ناجحة وما اكتسبته من خبرة.

ويتعين على الدول الأعضاء أن تتعاون مع بعضها البعض بموجب مبدأ احترام السيادة الوطنية والنظم الاجتماعية والسياسية والقوانين والتنوع الثقافي.

ويتعين، على وجه الخصوص، ألا يُسمح تحت أي ظرف من الظروف بأن يستخدم بلد ما المعونة التي يقدمها لفرض إرادته على البلد الآخر أو بأن تربط بشروط سياسية.

السيد الرئيس،

اليوم في بلدنا، وتحت القيادة الحكيمة للرفيق **Kim Jong Un**، رئيس شؤون الدولة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بات القطاع الزراعي القطاع الرئيسي للبناء الاقتصادي الاشتراكي، الذي يستقطب استثمارات عامة مستهدفة لتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي.

فقد شهدت السنة المنصرمة إنشاء مصنع Suncheon الحديث للسماد الفوسفاتي ونجاح إنجاز مجرى الري بالجاذبية في المنطقة الجنوبية الذي يمتد لما يناهز 80 كيلومتراً.

كما شهدت هذه السنة، إنجاز مشروعين لاستصلاح الأراضي المديية، ما أدى إلى زيادة المساحة الممكن زراعتها في البلاد بما يتجاوز 13 ألف هكتار من الأراضي الجديدة.

وفي الآونة الأخيرة، تسنى بنجاح افتتاح معهد البيولوجيا الزراعية ومعهد حماية النباتات ومعهد تكنولوجيا النانو الزراعية ومعهد الكيمياء الزراعية في أكاديمية العلوم الزراعية، وهو ما سيشكل أساساً مادياً وتقنياً للبحث العلمي الذي يؤدي إلى تحقيق تنمية مستقرة ومستدامة للإنتاج الزراعي.

وفي إطار حملة ثورة البذور والزراعة العلمية، أُنذت خطوات في الوقت المناسب وتدابير شتى لتزويد السكان بكميات كافية من الأغذية بفضل تطوير الإنتاج الزراعي وتربية الماشية وزراعة الفواكه وكفالة نمو آمن للإنتاج الزراعي، بالرغم من الأحوال الجوية غير المؤاتية.

وستتغلب حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تحت قيادة الرفيق **Kim Jong Un**، رئيس شؤون الدولة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ووفاءً منها لمثل الإيمان بالشعب كما بالسماء والاعتماد على الذات ووحدة الفكر الواحد، على جميع التحديات التي تعترض سبيل تنفيذ الخطة الخمسية وتحفيز الإنتاج الزراعي، وستواصل مسيرتها بكل حيوية ونشاط على درب الاشتراكية على الطريقة الكورية، بتعبئة ما تنعم به من موارد وتكنولوجيا وقوة داخلية.

كما ستستمر في تعزيز عمليات التبادل والتعاون مع الدول الأعضاء الأخرى في مجالات ضمان الأمن الغذائي وتحسين التغذية وحماية البيئة، ومن ثم المساهمة مساهمة إيجابية في الجهود المبذولة على الصعيد الدولي لبلوغ أهداف التنمية المستدامة لعام 2030.

وشكراً على حسن إصغائكم.